معاهدة جدة الحدودية كمدخل لفهم العلاقات الثنائية بين المملكة العربية السعودية و (الجمهورية اليمنية)

١٩٣٤ – ٢٠٠٠ م

الدكتور هيثم حسن محمد لنجاوي

أستاذ مساعد بقسم العلوم السياسية

جامعة الملك عبد العزيز

جدة – المملكة العربية السعودية

مقدمة

تشكل كل من السعودية واليمن تاريخا عربيا أصيلا يمتد لعمق زمني ليس بالقصير، والعلاقات الثنائية بينهما لا تقل عمقا عن ذلك التاريخ. وكأي دولتين بينهما حدودا مشتركة، مرت العلاقات السعودية واليمنية بفترات زمنية جيدة وأخرى لم تكن بمستوى تطلعات شعوب البلدين. ففي العصر الحديث، كان إنشاء مجلس التنسيق اليمني السعودي في الفترة ما بين (١٩٧٥-١٩٨٧م) إشارة واضحة على متن العلاقات بين الدولتين وكذلك رغبة السعودية في دفع العجلة التنموية في اليمن. حيث بلغ حجم المساعدات المالية لليمن في تلك الفترة نحو مليار وربع المليار ريال سعودي. أنفقت معظمها في مشاريع تنموية مختلفة (مجلة ٢٦ سبتمبر، عدد ١٢٩٥، ٢٠٠٦).

إلا أنه في عام ١٩٩٠م وبسبب غزو العراق للكويت، فترت العلاقات السعودية واليمنية بسبب بعض المواقف والتصريحات المعلنة المتباينة حول الغزو ونتائجه من قبل الجانب اليمني، لم يستمر وضع فتور العلاقات هذا طويلا، حتى سارعت القيادات العليا للبلدين إلى تصحيح مسار العلاقات بين الدولتين ووضعوا نصب أعينهم المصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأسس القومية مثل: حسن الجوار، الدين، العرق الواحد، التاريخ المشترك، والنسب لشعب البلديين. وكان من نتائج هذا التصحيح التوقيع على مذكرة التفاهم بين البلدين في فبراير عام ١٩٩٥م، وزيارة الرئيس اليمني علي عبد الله صالح للمملكة بدعوة من الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود آنذاك.

استمر وضع العلاقات في التطور الإيجابي إلى الوصول لمعاهدة جدة في يونيو عام ٢٠٠٠م. حيث أنهت هذه المعاهدة المشكلة الأساسية بين البلدين ألا وهي ترسيم الحدود التي ظل هاجسها يؤرق العلاقات الثنائية من وقت إلى آخر. وليس مستغرباً

حين مراجعة أدبيات العلاقات السعودية واليمنية المتعلقة بالجانب السياسي منها، نجد الإشادة بأهمية معاهدة جدة. فلماذا كل هذه الأهمية لهذه المعاهدة؟ لاشك أن معاهدة جدة أسست لإقامة علاقات ثنائية بين الدولتين مبنية على أسس غير التي أتت بها نظريات العلاقات الدولية المفسرة لأسباب الصراع والتعاون: الليبرالية والواقعية. (الفهد، مجلة ٢٦ سبتمبر، عدد ١٢٩٥، ٢٠٠٦).

مما جعل بعض المراقبين، يعتقدون بأن تلك المعاهدة ستظل مرجعية سياسية ليس فقط في طريقة حلها للقضايا الحدودية بين دولتين متجاورتين، بل في معرفة المراحل والوقت الذي يتم فيه وضع حدود للعلاقات الثنائية لدولتين متجاورتين بينهما حدود جغرافية مشتركة.

حيث يكمن الجانب المهم في نتائج معاهدة جدة في أنها ستساعد الباحثين والمهتمين بدراسة العلاقات الثنائية لدولتين متجاورتين بينهما حدود جغرافية مشتركة التركيز على بُعد الجغرافيا السياسية، وفي عنصره الحدود. حيث إن الجغرافيا المتداخلة لدولتين متجاورتين، تعكس مفهوم القومية التي تعكس هي بدورها مفهوم منطق الأخوة. يعتبر منطق الأخوة للدول ذات الحدود المشتركة أساسا تحليليا لفهم طريقة حل الصراعات الحدودية، ولمعرفة الوقت الذي يتم فيه وضع الحدود والمصالح الدائمة للعلاقات الثنائية لدولتين متجاورتين بينهما حدود جغرافية مشتركة.

أولا: التعرف على أهم تطورات العلاقات الثنائية بين السعودية واليمن

يمكن تقسيم تطور العلاقات الثنائية السعودية واليمنية إلى أربع مراحل أساسية: بناء الدولة لكلٍ من: السعودية واليمن الشمالي، ما بعد قيام الثورة اليمنية الشمالية ١٩٦٢م واستقلال اليمن الجنوبي عن بريطانيا في ١٩٦٧م، مرحلة ظهور اليمن الموحد ١٩٩٠م، وأخيرا مرحلة إبرام معاهدة جدة عام ٢٠٠٠م. حيث تميزت

تلك المراحل عن بعضها البعض في التفاوت النسبي بين الصراع الحدودي والتعاون الاقتصادي. ولكن، كشر الصراع الحدودي عن أنيابه في المراحل الأولى وإلى منتصف المرحلة الثالثة، بينما مالت العلاقات إلى التعاون تقريبا بعد خمسة أعوام من المرحلة الثالثة ووصولا للمرحلة الرابعة.

١. مرحلة بناء الدولتين وظهور معاهدة الطائف الحدودية في عام ١٩٣٤م

شكلت العلاقات السعودية اليمنية في الفترة ما بين ١٩٢٣ إلى ١٩٦٢م مثلثا من ثلاثة أضلاع. شكلت اليمن الشمالي وبريطانيا ضلعين، وتممت السعودية الضلع الثالث لذلك المثلث. ويمكن إرجاع ظهور اليمن الشمالي كدولة مستقلة ذات سيادة للاتفاقية المشار إليها في الأدبيات السابقة بين الدولة العثمانية وبريطانيا.

حيث منح الإمام يحي حميد الدين الحكم في الشطر الشمالي اليمني بعد تنازل الدولة العثمانية في عام ١٩١٨م لمصلحته، وحظيت باعتراف دولي من قبل عصبة الأمم المتحدة آنذاك بأنها دولة مستقلة ذات سيادة في ١٩٢٣م، وعرفت باسم(المملكة المتوكلية). (الروحاني، ٣٨، ٢٠٠٨). أما الشطر الجنوبي اليمني، فقد استقل برمته عن بريطانيا في عام ١٩٦٧م إثر الثورة التي حصلت به في ١٩٦٢م. (كامل، ٢٨١، ١٩٦٨)، وفي المقابل، أكمل الملك عبدالعزيز بناء الدولة السعودية الثالثة في عام ١٩٣٢م. (هاشم، ٢٢٨، ٢٠٠٥).

وكغيرها من العلاقات الدولية بين دولتين متجاورتين متداخلتين جغرافيا وتاريخيا ومعرفيا في بداية عملية بناء الدولة، مرت العلاقات السعودية واليمن الشمالي في هذه المرحلة بمحطات صراع أدت إلى قيام حروب بينهما. في هذه الفترة، يعتبر الصراع على الحدود بين السعودية واليمن الشمالي المحرك الأساسي والحقيقي للعلاقات. حيث إن الخلاف الحدودي يعتبر أول علاقة ثنائية جمعت بين الطرفين.

(سالم، ٢٨٢، ٢٠٠٧). ظهرت مشكلة الحدود هذه في الفترة التي سبقت معاهدة الطائف في عام ١٩٣٤م.

إن من أهم أسباب قيام معاهدة الطائف، الحروب بين الجانبين السعودي واليمن الشمالي على منطقة عسير التي كانت بيد الإمارة الإدريسية. فمن المعلوم، أن الدولة العثمانية قسمت الجزيرة العربية إلى خمس إمارات وهي "نجد وشمر في الشمال، ودولة الحجاز في الوسط، وعسير واليمن في الجنوب" (سالم، ٢٤٥، ١٩٧١). ومن ثم قسمت اليمن إلى أربع مناطق هي "صنعاء والحديدة وتعز وعسير" (حبيش، ١٢٤، ٢٠٠٨ – ٢٠٠٩). إلا أن عسير هذه كانت تحت إمارة الأدارسة بموجب"التوقيع على معاهدة التحالف مع بريطانيا في ٣٠ أبريل عام ١٩١٥، أصبحت الدولة الإدريسية كيانا سياسيا معترفا به، ومنحتها بريطانيا ميناء الحديدة" (حبيش، ١٢٤، ٢٠٠٨ – ٢٠٠٩).

حاول الإمام يحي حميد الدين تأكيد سيادته على المناطق الأربع بعد ١٩١٨م، وذلك بمحاولة ضم عسير إلى المناطق اليمنية الثلاث. نجح في بادئ الأمر بالسيطرة على ميناء الحديدة في ١٩٢٥م. حيث (تمكن من مقاومتهم وإخراجهم من (حرض وميدي) حتى وصل إلى منطقة (صبيا) مقر الإدريسي ومسقط رأسه عام ١٩٢٦ م) (حبيش، ١٢٦، ٢٠٠٨ – ٢٠٠٩) إلا أنه لم ينجح بضم عسير.

حيث استطاع الملك عبدالعزيز توقيع اتفاقية مكة في ١٩٢٦م مع الأدارسة التي "تعلن الحماية السعودية على عسير" (سالم، ٢٨٢، ٢٠٠٧). هذه الاتفاقية لم تقابل بتأييد من جانب الإمام، بل تمسك من أن إمارة عسير هي خاضعة لحكمه. وكنتيجة لاتفاقية مكة "أصبحت الدولتان وجها لوجه، وبدأت مصالحهما ومطالبهما تتماس عن كثب" (سالم، ٢٨٢، ٢٠٠٧).

تطورت العلاقات الحدودية فيما بعد إلى مرحلة التصعيد في عام ١٩٣٣م. حيث دخلت القوات الإمامية نجران وهي منطقة عرف عنها الاستقلال الذاتي. "دخول نجران كان مثارا لتوتر جديد على كل حال، فقد دفعت شكوى أهالي نجران ابن سعود إلى اتخاذ موقف حازم، فأرسل قائده خالد بن لؤي إلى هناك بجيش كبير من الإخوان، ولم يثبت الجيش اليمني فعاليته أمام هذا الهجوم السعودي، إذ انسحب بعد قتال خاطف" (سالم، ٣٦٧ -٣٦٩، ٢٠٠٧).

بعد حادثة نجران، بدأت عدة محادثات رسمية بين اليمن الشمالي والسعودية، وكان آخرها مؤتمر أبها في ١٩٣٤ الذي مني بالفشل. في ذلك المؤتمر، أصرت السعودية على موقفها القاضي بخروج الإمام و قواته من نجران، بينما أصر الإمام على وضع حل لمنطقة عسير. إن اختلاف المواقف أدى في نهاية الأمر إلى قيام حرب بين الطرفين، حيث استطاع الجيش السعودي الوصول إلى ميناء الحديدة الرئيس لليمن في عام ١٩٣٤. (سالم، ٣٨١ -٣٨٥، ٢٠٠٧).

هذه التطورات الميدانية العسكرية، كانت سببا مباشرا في جلوس الطرفين على طاولة المفاوضات. تمخض عن تلك المفاوضات اتفاقية الطائف التي سعت إلى تهدئة الوضع بين الدولتين وخصوصا على الحدود. تلك المعاهدة التي حاولت وضع حالة من الاستقرار وإنهاء النزاع الحدودي بين السعودية والمملكة المتوكلية بترسيم الحدود المؤقت بينهما. ونصت المادة الثانية والعشرون من اتفاقية الطائف على سريان الاتفاقية لمدة عشرين عاما قابلة للتجديد. (الضالعي، ٢٤٥، ٢٠٠٣). حيث جاءت اتفاقية الطائف في ثلاث وعشرين مادة. وكانت المادة الأولى منها واضحة تنص على إنهاء الحرب الحدودية بين الطرفين وفق منطق الأخوة.

تنتهي حالة الحرب بين المملكة العربية السعودية ومملكة اليمن بمجرد التوقيع على هذه المعاهدة، وتنشأ فورا بين جلالة الملكين وبلديهما وشعبيهما حالة سلم دائم وصداقة وطيدة، وأخوة إسلامية عربية دائمة لا يمكن الإخلال بها أو بعضها، ويتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بأن يحلا بروح الود والصداقة جميع المنازعات والاختلافات التي قد تقع بينهما، وبأن يسود علاقتهما روح الإخاء الإسلامي العربي في سائر المواقف والحالات، ويشهدان الله على حسن نواياهما ورغبتهما الصادقة في الوفاق والاتفاق سرا وعلنا. (قاعدة بيانات الملك خالد على الرابط (http://www.kingkhalid.org.sa/

أما الصراع الحدودي بين السعودية والشطر الجنوبي من اليمن، فيرجع فصوله إلى عام ١٩٥٥م إبان الاستعمار البريطاني عليه. حيث تم رفض الإعلان البريطاني بشأن المحميات من قبل الجانب السعودي. بدأ الرفض وقت إعلان "بريطانيا من جانب واحد حدود المحميات الشرقي مع المملكة العربية السعودية، وحددت الخرائط البريطانية لهذه المحميات الخط الحدودي الذي يفصل بينها وبين المملكة العربية السعودية وبالمقابل عبّر السعوديون عن رفضهم لهذا الإعلان البريطاني بترسيم الحدود" (حبيش، ١٢١-١٢٢ ٢٠٠٨ -٢٠٠٩). وبحلول عام ١٩٦٩م، "استطاعت المملكة العربية السعودية السيطرة على صحراء الربع الخالي التي تعتبر حدود الدول المجاورة لها" (حبيش، ١٢٢ ٢٠٠٨ – ٢٠٠٩).

٢. مرحلة ما بعد قيام الثورة اليمنية الشمالية ١٩٦٢م واستقلال اليمن الجنوبي عن بريطانيا في١٩٦٧م

وتبدأ هذه المرحلة من العلاقات السعودية اليمنية (الشمالي والجنوبي) بسلسلة من الأحداث السياسية اليمنية المهمة، وتغيرات سياسية في منطقة الخليج العربي منها:

سقوط الإمام إثر انقلاب عسكري في اليمن الشمالي في عام ١٩٦٢م، ودخول مصر على خارطة العلاقات السعودية اليمنية، واستقلال اليمن الجنوبي في عام ١٩٦٧م، وخروج بريطانيا من منطقة الخليج العربي في السبعينيات من القرن الماضي، وظهور مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

في الفترة ما بعد ١٩٤٧م، شهدت اليمن الشمالي أربع محاولات انقلابية لتغير النظام الإمامي لنظام جمهوري في الأعوام الميلادية التالية: ١٩٤٨ و١٩٥٥ و١٩٦٠ و١٩٦٢. باءت الثلاث المحاولات الأولى منها بالفشل، بينما نجحت المحاولة الرابعة بقيادة عبدالله السلال وحمود الجائفي. حيث قامت في ١٩ سبتمبر ١٩٦٢م، "فرقة من الدبابات نحو القصر البدر فنسفته بمدفعيتها... واستولى قائد الثورة على جميع المراكز والمباني الحكومية في صنعاء وما حولها، وأعلن في الفجر قيام أول جمهورية عربية في اليمن" (كامل، ٢٧٦، ١٩٦٨).

سقوط الإمامية في الشمال وظهور نظام جمهوري جديد مدعم من قبل مصر، أدى إلى امتداد التوتر في العلاقات السعودية مع اليمن الشمالي تقريبا إلى عام ١٩٧٠م. ومع أيام الثورة الأولى حاول الإمام محمد البدر استعادة حكم صنعاء من يد الثوار، إلا أنه خسر كل المعارك التي دارت بهدف إرجاع حكم الإمامية لليمن الشمالي (الغليسي، ٢٦٤، د.ت).

موقف السعودية من ثورة اليمن الشمالي وقيام الجمهورية، كان واضحا من بداية الثورة وينسجم مع مبادىء سياستها الخارجية التي وضع معالمها الملك عبدالعزيز، والداعية إلى عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. حيث صرح الأمير فيصل آل سعود ولي العهد السعودي آنذاك "إذا كانت الثورة داخلية وليست معادية للسعودية، فنحن ما عندنا مشكلة... قامت ثورات في معظم الدولة العربية، وما

اعترضنا عليها. لكن إذا شعرنا أن هناك تدخل خارجي وأنه معادي لنا، فسيتغير موقفنا" (الغليسي، ١٢٦، د.ت). نعم، كان هناك تدخل خارجي عسكري مصري.

ساعدت وتدخلت مصر في ثورة اليمن ضد بقايا الإمامية في اليمن الشمالي مما أدى إلى ظهور "الصراع السعودي المصري في اليمن". (الغليسي، ٢٦٤، د.ت). وكان من الأسباب الرئيسة للصراع "الاستهداف المصري للسعودية الذي ظهر منذ اليوم الأول لدخول القوات المصرية اليمن". (الغليسي، ٢٦٤، د.ت).

ومن مظاهر الصراع السعودي المصري في اليمن، استقبال السعودية لأسرة البدر حميد الدين بعد فراره من اليمن. ولكن الاستقبال هذا، قد أثار حفيظة قيادات ثورة ١٩٦٢م التي وجدت كل الدعم من جانب مصر. مما أدى إلى تدهور العلاقات بين السعودية واليمن الشمالي. ولقد بدأ يخف هذا التدهور تدريجيا مع هزيمة العرب في حرب ١٩٦٧م التي كانت بين مصر والدول العربية من جهة، وإسرائيل من جهة أخرى. إن انسحاب مصر من خارطة العلاقات السعودية - اليمنية، كان متزامنا مع استقلال الجنوب اليمني من الاستعمار البريطاني.

في الشطر الجنوبي اليمني، استقلت اليمن الجنوبي في ١٩٦٧م لتبدأ أول مرحلة علاقات ثنائية بينها والسعودية. حيث يمكن القول، إن العلاقات الثنائية بين السعودية والجمهورية واليمنية بدأت فعليا بعد استقلال الجزء الجنوبي من اليمن وليس إبان الإحتلال البريطاني. ومع تشكيل أول حكومة يمنية برئاسة قحطان الشعبي، تم تشكيل لجنة مشتركة للبحث في موضوع الحدود، "ولكن لم يكتب لها أن تجتمع" (حنيش، ١٢٣، ٢٠٠٣).

استمرت الصدمات الحدودية بين الطرفين إلى عام ١٩٧٦م. حيث بدأت العلاقات تأخذ بعدا جديدا إثر زيارة الرئيس سالم باربيع الرياض وإقامة علاقات

دبلوماسية في ذلك العام. إلا أن "إعدام الرئيس سالم ربيع عام ١٩٧٨م وسقوط حكومته وظهور حكومة جديدة أعادت حالة التوتر بين البلدين، والتي سرعان ما تحسنت عام ١٩٨٠م"(حنيش، ١٢٣، ٢٠٠٣).

إن ظهور حكومة جديدة في اليمن الجنوبي فصله فقط أعوام قليلة لخروج بريطانيا من الخليج. إثر ذلك الخروج بشكل مباشر على شكل العلاقات السعودية واليمنية الشمالية والجنوبية إلى عام ١٩٩٠م، وذلك بما أفرزته تلك الفترة من ظهور مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومسألة انضمام اليمن الشمالي والجنوبي إليه.

يرى الكثير من المراقبين، أن صلب العلاقات السعودية واليمنية الشمالية والجنوبية في تلك الفترة يرجع إلى الفراغ السياسي الذي أعقب خروج بريطانيا من منطقة الخليج في فترة السبعينيات من القرن الماضي.

وكان من أول إرهاصات انسحاب بريطانيا من الخليج العربي، ضم إيران لجزر الإمارات الثلاث: طنب الصغرى و طنب الكبرى وأبوموسى إلى حدودها عشية الانسحاب البريطاني من المنطقة، مما جعل دولة عُمان تسارع بطلب قمة عام ١٩٧٦م "لوزراء الدول الثمانية المطلة على الخليج للاتفاق على صيغة تعاون خليجي يحظى بموافقة جميع دول المنطقة إلا أن ذلك الاجتماع فشل. (السقاف، ٢١، ٢٠٠٣).

ومن عوامل فشل الاجتماع، وجود إيران في ذلك الاجتماع، حيث نظرت إيران إلى ضرورة وضع ترتيبات أمنية جديدة لمنطقة الخليج بعد خروج بريطانيا، ولكن وفق الأسس التي تلبي وضعها الجديد في المنطقة. يعتبر موقف إيران مبررا بسبب المساعدات العسكرية التي تلقتها من الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك للوقوف أمام الاتحاد السوفيتي في خضم الحرب الباردة. مما جعلها في وضع عسكري قوي نسبيا مقارنة مع باقي دول الخليج.

وبما أن معظم دول الخليج هي دولٌ عربية باستثناء إيران، فقد اختلف الطرفان حول تحديد مفهوم أمن الخليج كُلاً على حسب مصلحته. (السقاف، ٢١ - ٢٢، ٢٠٠٣). فقد رأت دول الخليج العربية "أهمية ربط أمن الخليج بأمن البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط" بينما رأت إيران "التركيز على البحر العربي والمحيط الهندي" (السقاف، ٢٢، ٢٠٠٣)، ولكن بكل أهمية ربط البحر الأحمر بأمن الخليج، "فإن اليمن لم تدعَ لذلك الاجتماع ولم تحظ بالعناية التي حظيت بها العراق مثلا من حيث المشاورات التي سبقت الاجتماع". (السقاف، ٢٢، ٢٠٠٣).

ويرى فريق من المراقبين بأن التطور السابق المتمثل في خروج بريطانيا من منطقة الخليج العربي وما تركته من فراغ أمني- سياسي، كان النواة التي أسست لنشوء مجلس التعاون لدول الخليج العربية. (السقاف، ٢١، ٢٠٠٣). إلا أن فريقا آخر، يرى أن المجلس تأسس بسبب وجود خطر من قبل دول مثل: "العراق، واليمن، وربما إيران" (العسلي، ٥٣، ٢٠٠٣).

ويرى فريق ثالثٌ، أن قيام المجلس تزامن مع اندلاع الثورة الإيرانية في عام ١٩٧٨م. حيث إنه في عام ١٩٧٩م، قام الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير الكويت بجولة خليجية "دعى فيها للتوصل إلى تصور خليجي مشترك لمواجهة الظروف المحيطة بمنطقة الخليج". (الأغبري، ١٨، ١٩٩٩).

ويرى فريق رابعٌ أن حرب إيران والعراق، كانت من الأسباب الملحة لإنشاء المجلس لما قضته التغيرات الإقليمية في منطقة الخليج "كان نجاح الثورة الإيرانية مقدمة لتطور التناقض الأيدولوجي والسياسي بين طهران وبغداد بصورة أفضت إلى انفجار هذا التناقض بينهما في صورة حرب شاملة في آب/ أغسطس ١٩٨٠ مثلت مصدرا رئيسا من مصادر تهديد الأمن القومي العربي على وجه العموم وأمن منطقة الخليج

العربي على وجه الخصوص" (فقيرة، ٦٨، ٢٠٠٣). لا شك أن كل فريق لديه حجة وحقيقة، ولكن الحقيقة الأهم هو غياب واضح لكلٍ من: اليمن والعراق وإيران من عضوية المجلس.

إن غياب إيران عن المنظمة الخليجية كان مبررا على الأقل من الجانب الأمني ونظرتها حوله واحتلالها للجزر الإمارتية، ولكن ماذا عن العراق واليمن؟ بالرجوع إلى العسلي فإنه، يرى أن العراق واليمن دولٌ غير مستقرة سياسيا وكثيرة الحركات السياسية اليسارية المعارضة للأنظمة المحافظة (العسلي، ٥٣، ٢٠٠٣).

وطالما أن العراق ليس مجال بحثنا هذا، فسنتركه لبحث قادم ولباحث آخر حيث يبقى اليمن هو المهم لهذا البحث. إن قضية الاستقرار والحركات السياسية اليسارية التي أثارها العسلي تظل موضع نقاش لتطور العلاقات السعودية واليمنية (الشمالية والجنوبية) في النقطة المهمة التي أثارها. تتمثل النقطة في عدم انضمام اليمن للمجلس. وبالرجوع للسقاف، يوضح أنه توجد ثلاثة أسباب لمسألة عدم الانضمام متعلقة بالاستقرار وهي:

١. موقف المملكة العربية السعودية.
٢. ارتباط اليمن الجنوبي بأحد قطبي الصراع الدولي على الخليج.
٣. الصراع الأيديولوجي والعسكري بين دولتي اليمن. (السقاف، ٢٣، ٢٠٠٣).

يعتبر السببان الثاني والثالث للأسباب التي ذكرها السقاف، موقفان يمنيان داخليان انعكس بشكل كبير على السبب الأول وهو موقف السعودية من مسألة انضمام اليمن للمجلس. تسعى السعودية دوما إلى الاستقرار حيث إنه مبدأ مهم من مبادئها الأساسية في نظامها السياسي، من الستينيات إلى بداية الثمانينيات من القرن الماضي، لم تكن اليمن مستقرة سياسيا وكانت دولتان في الشمال والجنوب. (الكميم، ٨٩، د.ت).

ففي الشمال اليمني، كان الإرث السياسي الإمامي مرهق على قيادات الثورة أنفسهم في عملية بناء مؤسسات الدولة حيث "لم توجد قوانين أو أنظمة معاصرة تحدد شكل ونظام الدولة في حكم بيت حميد الدين، فالشريعة الإسلامية بمبادئها العامة وبما يقرره المذهب هي كل القوانين والأنظمة، وكانت الدولة تفتقر إلى أبسط مبادئ الإدارة" (الروحاني، ٣٩، ٢٠٠٨).

وليس بعيدا عن بناء مؤسسات الدولة، فقد وجد صراع داخلي بين الأجنحة السياسية المختلفة في اليمن الشمالي وصراع يمني شمالي- جنوبي. وكانت أهم القوى السياسية المتصارعة في الشمال "تكتل السلال وحلفائه، تكتل البيضاني وحلفائه، تكتل القضاة والمشائخ وحلفائهم، تكتل الضباط الأحرار، وأخيرا الحزبيون والمستقلون." (الغليسي، ٥٨، د.ت). حيث شهدت تلك الفترة عدة اغتيالات لرؤساء اليمن الشمالي وكذلك الجنوبي وظهور وغياب حكومات في كلا اليَمنييْن (الغليسي، ٥٨، د.ت).

أما في الصراع اليمني – اليمني، فبدأ الصراع بينهما تحت مسمى الوحدة اليمنية. "وبدت قضية الوحدة اليمنية كما لو كانت سببا للصراع أو نتيجة له في حين أن الصراع الداخلي وما ترتب عليه من الاستقطاب المتبادل والتحالف الإقليمي والدولي لم يكن بمنأى عن دوافع الصراع" (الكميم، ٧٠، د.ت). وكان من أهم الأسباب الداخلية التي دفعت نحو الصراع الاختلاف الأيديولوجي بين اليمنيين.

حيث كان الجنوب تربطه علاقة وثيقة بالاتحاد السوفيتي الذي يعتبر قطب الحرب الباردة في مرحلة الحرب الباردة. إن هذا التقارب اليمني الجنوبي مع القطب الشيوعي، هو ما جعل علاقات السعودية واليمن الشمالي تقترب إلى التعاون برغم الصراعات القديمة بينهما وتبتعد كثيرا من اليمن الجنوبي، حيث "تعاظم النفوذ

الشيوعي واقترابه من السعودية والخليج. وخاصة بعد أن سيطر اليساريون على الحكم في الجنوب اليمني في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م". (الغليسي، ١٤٨، د.ت).

وفي خضم الحرب الباردة، رفض النظام السياسي السعودي أي مد شيوعي، وكذلك كان موقف السعودية واضحا من قضية انضمام اليمن للمجلس بمسألة عدم الاستقرار اليمني، وكذلك بالنسبة للصراع الحدودي بينها وبين اليمن الشمالي والجنوبي. (السقاف، ٢١ – ٤١، ٢٠٠٣). ولكن، إذا ما أمعنا النظر في مسألة انضمام اليمن لعضوية المجلس، نجد أنها كانت بسبب العضوية المغلقة للأعضاء الستة. فقد تكون هناك ممانعة سعودية بسبب استقرار اليمن، ولكن تظل مسألة العضوية في حقيقة الأمر مقيدة في النظام الأساسي للمجلس وليست السعودية وحدها من وضع ذلك النظام.

وبرغم الظروف الصعبة التي شهدتها العلاقات السعودية واليمنية (الشمالية والجنوبية) في هذه الفترة، إلا أن إنشاء مجلس التنسيق اليمني السعودي في الفترة ما بين (١٩٧٥-١٩٨٧) كان بمثابة إشارة واضحة على تحسن العلاقات بين الدولتين، وكذلك رغبة السعودية في دفع العجلة التنموية في اليمن الشقيق. حيث بلغ حجم المساعدات المالية لليمن في تلك الفترة نحو مليار وربع المليار ريال سعودي أنفق جلها في مشاريع تنموية مختلفة (مجلة ٢٦ سبتمبر، عدد ١٢٩٥، ٢٠٠٦).

نخلص إلى القول أن الفترة ما بين أوائل الستينيات إلى منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، كانت فترة مهمة في العلاقات الثنائية بين السعودية واليمن (الشمالي والجنوبي). وذلك لعدة أسباب من أهمها: الإبقاء على معاهدة الطائف برغم اختلاف النظام السياسي في اليمن الشمالي واستقلال اليمن الجنوبي، ودخول مصر وخروجها

من الصراع السعودي واليمني الشمالي، وظهور مجلس التعاون لدول الخليج العربية واستبعاد اليمن من عضويته، و إنشاء مجلس التنسيق اليمني السعودي.

إن هذه الفترة من عمر العلاقات السعودية واليمنية وبالرغم من ميلها نحو الصراع، إلا أنه بإنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمساعدات التي قدمها لليمن إثر زلزال دمار، والتقارب اليمني – اليمني بعد قدوم حكومة معتدلة في اليمن الجنوبي كانت إشارات إيجابية على تحول العلاقات السعودية واليمنية إلى التعاون في منتصف التسعينيات من القرن المنصرم حتى مع ظهور الوحدة اليمنية وما ترتب على ذلك من تداعيات و كذلك موقف اليمن من حرب الخليج الثانية.

٣. مرحلة ظهور اليمن الموحد وحرب الخليج الثانية ١٩٩٠م

مع انتهاء الحرب الباردة وسقوط القطبية الثنائية للنظام الدولي وظهور نظام القطب الأوحد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وفي ظل ظروف اقتصادية صعبة عاشتها الجمهورية اليمنية الديمقراطية الشعبية، تحقق حلم اليمنيين في قيام اليمن الموحد. حيث "وقع البيض مع الرئيس على عبدالله صالح في ٣٠ نوفمبر ١٩٨٩م على اتفاقية الوحدة وقيام الجمهورية اليمنية واندماجهما في ٢٢ مايو ١٩٩٠م، في دولة جديدة واحدة، هي الجمهورية اليمنية، بعلم جديد، ونظام دستوري جديد يقوم على التعددية السياسية، وحرية الرأي" (الروحاني، ٢١٨، ٢٠٠٨).

فرح اليمنيون بالوحدة وفرح كل العرب معهم من المحيط إلى الخليج، إلا أن هذه الفرحة لم تدم إلا أياما معدودات بسبب تداعيات اجتياح العراق للكويت في الثاني من أغسطس عام ١٩٩٠م، فبغداد التي احتضنت اجتماع وزراء خارجية العرب وشهدت لحظة رفع العلم اليمني الموحد في مدينة عدن من خلال النقل الحي "وقدمت لهما التهاني والمباركة بهذا الإنجاز من قبل الملوك والرؤساء العرب دون استثناء"

(الضالعي، ٤٧، ٢٠٠٣)، هي نفسها التي كانت عاملا في تصعيد العلاقات السعودية واليمنية تجاه الصراع مرة أخرى.

إن غزو العراق كان كالصاعقة على الدول العربية بما فيها دول الخليج. شعرت دول الخليج بضخامة الموقف كيف لا والكويت عضوا من أعضاء منظمتها ومحتلة، تباينت المواقف العربية حول الغزو وزادت حالة الشك والريبة من قبل دول الخليج من المواقف العربية المغايرة لموقفها من موضوع الغزو، اعتبرت اليمن من الدول التي كان موقفها مغاير لموقف دول الخليج. ويمكن توضيح موقف اليمن في النقاط الآتية:

١. عدم موافقة اليمن على الغزو العراقي وضمه للكويت وطلبها انسحاب العراق من الكويت.
٢. رفض اليمن للتدخل العسكري الأجنبي في المنطقة، وطلبها حل القضية بالطرق السلمية وفي إطار الأسرة العربية.
٣. تدين اليمن الإجراءات العسكرية ضد العراق.
٤. توافق اليمن على بحث قضايا المنطقة وتؤيد المبادرة العراقية بتاريخ ١٩٩٠/٨/١٢م. (الأغبري، ٢٩٤، ١٩٩٩).

اتفق فقط الموقف الأول من المواقف اليمنية مع الموقف السعودي، واختلفت الدولتان في المواقف الأخرى. وقد ترتب على هذا الاختلاف بعض الأمور منها: خروج العمالة اليمنية من السعودية وباقي دول الخليج على وجه العموم، مما أدى إلى تدهور الوضع الاقتصادي في اليمن، وخاصة في أول الأيام من عام ١٩٩٠م. ولكن، تم التعامل مع الموقف من الجانب اليمني حيث "استطاعت القيادة السياسية اليمنية احتوائها" (الأغبري، ٣٠٠، ١٩٩٩).

بعد انتهاء حرب الخليج الثانية وفي عام ١٩٩٤م، أدت حركة الانفصال الجنوبي عن الوحدة اليمنية إلى وجود مرحلة تصعيد جديدة في العلاقات السعودية واليمنية إلا أن الدولتين استطاعتا تجاوز أزمة الانفصال بعمل مذكرة تفاهم بمكة المكرمة في عام ١٩٩٥م التي مهدت للمرحلة الرابعة من العلاقات السعودية واليمنية التي تميزت بالتعاون. (الضالعي، ١٠٤، ٢٠٠٣). وفي المرحلة الرابعة، سنبين كيف كان منطق الأخوة العامل الأساسي في تحويل العلاقات السعودية واليمنية نحو التعاون؟

٤. مرحلة إبرام معاهدة جدة ٢٠٠٠م

تعتبر الصراحة والوضوح وحسن النوايا والزيارات الرسمية المتبادلة إشارات أساسية في منطق الأخوة. فقد ساعدت تلك الإشارات وبشكل مباشر في دفع العلاقات السعودية اليمنية نحو التعاون، حيث نشطت الدبلوماسية اليمنية كثيرا منذ قيام الوحدة وبعد انتهاء حرب الخليج الثانية. تمثل هذا النشاط في فتح صفحة جديدة مع بعض دول الخليج وخاصة السعودية وعُمان، لا شك بأنها صفحة حل مشكلة الحدود بشكل نهائي وحاسم. بدأت اليمن "نهج المصارحة والوضوح وإبداء حسن النوايا" (الضالعي، ٥٣، ٢٠٠٣)، ومن الأمثلة المهمة في العلاقات السعودية واليمنية على إشارة الصراحة، زيارة الرئيس صالح للسعودية بعد إعلان الوحدة.

حينما أعلنت الوحدة في اليمن، قام الرئيس صالح بزيارة للملك فهد لاطلاعه على هدف الوحدة "فأوضح له بأن قضية الحدود بين اليمن والسعودية لا يمكن أن تحل إلا بإعادة الوحدة اليمنية، وبدون ذلك ستظل معلقة ليس بمقدور أحد حلها فما كان من الملك فهد بن عبد العزيز بعد اللقاء إلا أن صرح عن تأييده للوحدة" (الضالعي، ٩٨، ٢٠٠٣). ولا شك أن السعودية، أدركت أن اليمن تسعى نحو الاستقرار، والاستقرار لا يأتي إلا من خلال قيام الوحدة.

وحين أدركت القيادة السعودية من سلامة منطق الأخوة اليمني، تحركت الدبلوماسية السعودية لمقابلة منطق الأخوة اليمني بمنطق أخوي آخر له بعد كبير في العلاقات الثنائية بين الدولتين المتجاورتين، متمثل في إشارة تبادل الزيارات من أعلى القمم الدبلوماسية السعودية. قام ولي العهد السعودي آنذاك الأمير عبدالله بن عبدالعزيز بزيارة لصنعاء في مايو ٢٠٠٠م "للمشاركة في احتفالات اليمن بالذكرى العاشرة لقيام دولة الوحدة، ما اعتبره المحللون خطوة أكدت على وجود تحولات كبيرة في مسار العلاقات بين البلدين، وبوادر لتقارب وجهات النظر فيما يخص القضايا الخلافية على مسألة الحدود" (حبيش، ١٣٦، ٢٠٠٨-٢٠٠٩).

ولقد تعززت تلك الزيارة بزيارة من قِبل الرئيس صالح لجدة في ١٢ يونيو عام ٢٠٠٠م، كان الغرض من الزيارة التوقيع على أشهر معاهدة بين الدولتين معاهدة جدة "التي أوجدت تسوية نهائية لخلافاتهما الحدودية البرية والبحرية" (حبيش، ١٣٦، ٢٠٠٨ -٢٠٠٩). وتمثلت معاهدة جدة في البنود الآتية:

١. التأكد على إلزامية وشرعية معاهدة الطائف وملحقاتها، ومذكرة التفاهم التي سبق الإشارة إليها.
٢. رسم خط حدودي فاصل ونهائي بين البلدين يشمل الحدود الشمالية الغربية (حدود الشطر الشمالي) والشمالية (حدود الشطر الجنوبي سابقا) والبحرية، ويتكون من ثلاثة أجزاء، يبدأ الأول من "رأس المعوج على البحر الأحمر وينتهي عند جبل ثأر، ويبدأ الثاني من جبل ثأر وينتهي عند النسق الجغرافي خط عرض ١٩ شمالا مع خط طول ٥٢ شرقا، ويتعلق الجزء الثالث بالحدود البحرية.

٣. إخلاء أي مواقع عسكرية تبعد مسافة لا تقل خمسة كيلومتر عن خط الحدود المشترك بين البلدين. (التقرير الإستراتيجي السنوي، المركز العام للدراسات والبحوث والإصدار، ٢٠٠١).

تعتبر معاهدة جدة مهمة ليست فقط لمساهمتها في تعزيز العلاقات السعودية واليمنية في المجالات: الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، بل لأنها جمعت "بين التسوية السياسية والتسوية القانونية". (الضالعي، ١٠٧، ٢٠٠٣). ويمكن القول، إنها عكست ثقافية عربية أصيلة تعرف بقاعدة "لا ضرر ولا ضرار" في حل القضايا بين الأخوة (الضالعي، ١٠٧، ٢٠٠٣)، حيث إن التسوية السياسية تعكس أساسا ليبراليا أصيلا متمثلا في التعاون، بينما التسوية القانونية تعكس أيضا أساسا واقعيا متمثلا في المصلحة الوطنية، وتبقى قاعدة "لا ضرر ولا ضرار" منطق أخوي عربي تسبق تلك التسويات: القانونية والسياسية.

إن هذا التعاون وتعزيز المصلحة الوطنية للدولتين الذي تجسدا في معاهدة جدة ٢٠٠٠م، سبقته حكمة وروية من قبل النظام السياسي السعودي واليمني. وذلك حينما نظرت القيادتان نحو أسس للتعاون موجودة أصلا في: التاريخ المشترك، الدين، النسب، حسن الجوار،العرق المشترك. مكونات القومية هذه، تلمستها القيادتان وتجسدت في الإشارات الإيجابية بين القيادات المعبرة عن منطق الأخوة الواحد لحل المشاكل الحدودية بينهما على قاعدة "لا ضرر ولا ضرار". وخير من يعبر عن أساس منطق الأخوة هو السيد عبدالله بشارة الأمين السابق لمجلس التعاون الخليجي حينما قال: "أمن الخليج وأمن اليمن لا يمكن فصلهما؛ لأن اليمن شمالا أو جنوبا امتداد طبيعي لهذا الخليج، وشعب واحد وأنه مهما كانت الاجتهادات السياسية فإنه في

النهاية منطق الأخوة ومنطق المصلحة المشتركة ومنطق المصير سيفرض نفسه". (صحيفة الرياض، بتاريخ ٦ نوفمبر ١٩٨٣م).

ثانيا: منطق الأخوة كأساس للتعاون بين السعودية واليمن

تنتمي السعودية واليمن لمنطقة جغرافية واحدة، استقلت كدول في فترة زمنية متقاربة، ولكن بسبب المؤثرات الخارجية واختلاف تطور العوامل الداخلية وخاصة عمر الدولة السعودية واليمنية وتطور المؤسسات بهما، والخبرة المعرفية لكلتا الدولتين، والتجربة التي خاضتها كل دولة على حدة، نجد أن حالة الاستقرار النفسي السياسي تجاه بعضهما البعض لم تتحقق إلا في منتصف التسعينيات من القرن الماضي لتتجسد أخيرا في معاهدة جدة. وذلك حينما وضعت كلتا الدولتين الحدود الفاصلة للعلاقات الثنائية بينهما بناء على منطق الأخوة.

وبسبب عدم وصولهما لتلك العقلانية إلا في وقت متأخر، سيطرت أسس الواقعية والليبرالية على المراحل الأولى من عمر تلك العلاقات؛ ولهذا لا ينبغي أن يكون هناك مجال للاستغراب حينما نرى مفردات الواقعية والليبرالية مسيطرة على أدبيات العلاقات السعودية واليمنية في المرحلتين الأولى والثانية، وحتى منتصف المرحلة الثالثة من عمر العلاقات الثنائية بين الدولتين.

حيث اتسمت المرحلة الأولى من عمر علاقاتهما بالصراع الحدودي، ويمكن القول إن العوامل الداخلية لتطور الدولتين كانت سببا رئيسا في عدم وصول الدولتين لمرحلة منطق الأخوة، في هذه المرحلة برغم ظهور معاهدة الطائف، حيث إن بناء الدولتين لمؤسساتهما وتحقيق الذات وقلة المعرفة والتجربة لم يكن على نفس الوتيرة من قبل الدولتين. إن عدم التماثل للتطور الداخلي بين الدولتين، لم يكن ممكنا معه

وضع حدود للعلاقات الثنائية بينهما على أسس منطق الأخوة في هذه المرحلة بل يمكن القول إن العكس هو الذي حصل.

كانت المحافظة على المصلحة الوطنية المرحلية والسعي وراء تحقيق الأمن والاستقرار هي المفردات الواقعية السائدة في تلك المرحلة، وكأول صيغة قانونية لحل الصراع الحدودي بينهما، ظهرت معاهدة الطائف لحل النزاع. ولكن، كان إدراك المصالح في تلك المعاهدة من قبل الدولتين ليس إدراكا دائما لها بل مرحليا؛ ولهذا أتت تلك المعاهدة لتجدد كل عشرين عاما، وليست دائمة. وبالرغم من ذلك الإدراك المصلحاتي المرحلي، فإن معاهدة الطائف لم يكن غائبا تماما عنها التصالح مع التاريخ والجغرافيا. بل إن بذور منطق الأخوة برغم ذلك كانت حاضرة في تلك المعاهدة وخاصة في المادة الأولى والمادة السادسة عشرة منها.

وإذا كانت العوامل الداخلية لكلتا الدولتين أثرت عليهما في عدم التوصول إلى وضع حدود للعلاقات الثنائية بينهما في تلك المرحلة، فإن المؤثرات الخارجية قد ساهمت مساهمة فعالة في عدم الوصول في المرحلة الثانية من عمر تلك العلاقات، حيث إن مصلحة الدولة استمرت في المرحلة الثانية لتأخذ أبعاد جديد ومتؤثرة بالمؤثرات الخارجية.

إن التدخل المصري في شؤون اليمن الشمالي، وبداية الحرب الباردة وما صاحبه من عملية استقطاب من قبل المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والمعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي السابق، وخروج بريطانيا من الخليج واليمن الجنوبي، وظهور مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وقيام الحرب العراقية الإيرانية هي مؤثرات خارجية أثرت في تأخير وصول الدولتين لترسيم حدود العلاقات الثنائية وفق منطق الأخوة.

وبالرجوع إلى عوامل التطور الداخلي للدولتين في هذه المرحلة، نجد أن تطور العوامل الداخلية لكلتا الدولتين لم تكن متماثلتين. ففي الوقت الذي استطاعت السعودية بناء مؤسسات الدولة بحلول عام ١٩٥٢م (هاشم، ٢٢٨، ٢٠٠٥)، لم تستطع اليمن فعل ذلك إلا في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي. وهنا نستطيع القول أن السعودية قد تطورت داخليا قبل اليمن؛ ولكن بسبب المؤثرات الخارجية على كلتا الدولتين وتأخير تطور العوامل الداخلية لليمن، لم يكن ممكناً وضع حدود للعلاقات الثنائية بينهما على أسس منطق الأخوة وحل مشكلة الحدود، ويمكن إرجاع سبب تأخر اليمن في التطور الداخلي إلى الأسباب الآتية:

- تأخر استقلال اليمن الجنوبي إلى عام ١٩٦٧م.
- تأخر بناء مؤسسات الدولة في اليمن الشمالي والجنوبي إلى أوائل الثمانينيات من القرن الماضي وذلك بسبب الإرث الإمامي والاستعمار البريطاني.
- وجود اختلاف أيديولوجي بين اليمنيين لم ينته إلا بظهور حرب الانفصال.
- تأخر استقرار اليمن النفسي السياسي إلى عام ١٩٩٤م.

وتأتي المرحلة الثالثة من عمر العلاقات السعودية واليمنية بزوال بعض المؤثرات الخارجية تقريبا، وتطور كبير في العوامل الداخلية اليمنية إلا أن حرب الخليج الثانية وما صاحبها من مواقف مختلفة أسهمت بتأخير وضع حدود للعلاقات الثنائية بين السعودية واليمن، ومن ثم ترسيم الحدود الجغرافية. حيث إن تأثير الحرب الباردة بما أفرزته من تعظيم مصلحة الدولة وحالة الشك والريبة والأمن قد أدى إلى تأجيل ترسيم الحدود وفق منطق الأخوة إلى المرحلة الرابعة بظهور معاهدة جدة.

ولكن بسبب زوال بعض المؤثرات الخارجية وتقارب التطور الداخلي لكلتا الدولتين، ظهرت اتفاقية مكة، حيث كانت تنقص هذه الاتفاقية زوال تأثير إفرزات

الحرب الباردة النفسية على الدولتين. إن هذا التأثير قد زال بالفعل مع ترسيم اليمن وعُمان الحدود الجغرافية المشتركة بينهما وتبادل الإشارات الإيجابية بين السعودية واليمن حيث يمكن القول بنوع من الأريحية إن الدولتين وصلتا لمنطق الأخوة مع ذلك الترسيم ومن خلال الإشارات الإيجابية المتبادلة بين القيادتين.

فتمثلت قاعدة "لاضرر ولا ضرار" في معاهدة جدة لتمثل أنموذجاً حديثا لحل الصراع الحدودي لدولتين متداخلتين جغرافيا وتاريخيا ومعرفيا، حيث أدركت الدولتين من أن منطق الأخوة هو الخيار الأمثل لحل القضايا الحدودية بينهما.

لقد عرضت نماذج أخرى لحل النزاع الحدودي بين الدولتين، إلا أن سبب وصول الدولتين لمرحلة الاستقرار النفسي السياسي تجاه بعضهم البعض، قد جعلا القيادتان تتمسك بعقلانية "لا ضرر ولا ضرار"، وفي هذا الصدد، جاءت المبادرة الفرنسية الأمريكية لحث اليمن والسعودية لتسوية الخلاف الحدودي بينهما من خلال أربع طرق "التفاوض، الوساطة، التحكيم، اللجوء إلى محكمة العدل الدولية" (حبيش، ١٣١، ٢٠٠٨ -٢٠٠٩). ولكن كلتا القيادتين اختارتا التفاوض على أساس عقلانية منطق الأخوة "لا ضرر ولا ضرار" رافضين غيرها من نماذج حل الصراع الحدودي.

خامسا: النتائج والتوصيات والخاتمة

النتائج:

١. تلعب القومية دوراً أساسياً في تفسير أسباب الصراع والتعاون لدولتين متجاورتين بينهما حدود جغرافية مشتركة.
٢. تلعب المؤثرات الخارجية و تأخر تطور العوامل الداخلية للدول ذات الحدود المشتركة دورا بارزا في الإدراك المرحلي المصلحاتي لتلك الدول.

٣. تنجح الإشارات والاتصالات الإيجابية المتبادلة بين القيادات لدولتين متجاورتين بينهما خلاف حدودي في حل الخلاف حينما تصل الدولتان إلى مرحلة عقلانية منطق الأخوة.

٤. يعتبر أنموذج منطق الأخوة أنموذجاً ناجحاً في حل القضايا الحدودية لدولتين متجاورتين بينهما حدود جغرافية مشتركة.

٥. يتم بناء المصلحة الوطنية الدائمة للدول ذات الحدود المشتركة حينما يتم إدراك حقيقة أن هناك أسسا للتعاون مشتركة بسبب أصلهم القومي الواحد.

٦. يسبق منطق الأخوة إعادة بناء المصالح الدائمة للدول ذات الحدود المشتركة الذي يسبق هو بدوره التعاون بين تلك الدول.

٧. يعتبر حل الخلاف الحدودي مدخلا مهما في فهم العلاقات الثنائية لدولتين متجاورتين بينهما حدود جغرافية مشتركة.

كما أنه برز من تلك النتئج أهم التوصيات الآتية:

١. ضرورة التركيز على القومية واعتبارها من أهم النظريات المفسرة لأسباب الصراع والتعاون للعلاقات الثنائية لدولتين متجاورتين، بينهما حدود جغرافية مشتركة.

٢. يجب التركيز على فهم المؤثرات الخارجية وتطور العوامل الداخلية للدول ذات الحدود المشتركة؛ لمعرفة وقت وصولهم لوضع حدود ومصالح دائمة للعلاقات الثنائية الدولية بينهم.

٣. لا ينبغي للقيادات السياسية للدول ذات الحدود المشتركة إرسال الإشارات الإيجابية إلا بعد إدراكهم لمنطق الأخوة.

٤. يفضل تدريس طلاب العلاقات الدولية أنموذج منطق الأخوة كأنموذج ناجح في حل القضايا الحدودية لدولتين متجاورتين بينهما حدودا جغرافية مشتركة مع العرض لهم دراسة حالة على العلاقات السعودية واليمنية.

٥. ضرورة توضيح مراحل الوصول لبناء مصالح دائمة للدول ذات الحدود المشتركة لطلاب العلاقات الدولية.

٦. ضرورة توضيح مراحل الوصول إلى التعاون للدول ذات الحدود المشتركة لطلاب العلاقات الدولية على قاعدة "لا ضرر ولا ضرار".

٧. ضرورة اعتبار حل الخلاف الحدودي مدخل منهجي لفهم العلاقات الثنائية لدولتين متجاورتين ذات حدود جغرافية مشتركة .

الخاتمة:

يلعب منطق الأخوة دوراً بارزاً في تحديد وقت وضع حدود للعلاقات الدولية للدول ذات الحدود الجغرافية المشتركة. إن وضع الحدود للعلاقات يمر بمراحل تبدأ بمرحلة إدراك الواقع المرحلي وصولا إلى الإدراك الحقيقي الدائم للواقع، حيث تدرك تلك الدول أنها تنتمي لقومية واحدة، وأن هناك أسسا للتعاون، وهذا هو الواقع الحقيقي الدائم. إن الوصول للواقع الحقيقي الدائم، يتأثر بمؤثرات خارجية وعوامل تطور داخلية للدول ذات الحدود الجغرافية المشتركة، حيث لا يمكن الوصول إليه إلا بعد زوال بعض تلك المؤثرات الخارجية وتطور العوامل الداخلية لتلك الدول، وليس بعيدا عن حدود العلاقات الثنائية، فإن منطق الأخوة هو من يساهم في حل الخلاف الحدودي لتلك الدول.

ويمكن اعتبار حل الخلاف الحدودي مدخلا منهجيا حديثا لمعرفة العلاقات الثنائية للدول ذات الحدود الجغرافية المشتركة. وخير أنموذج معبر عن دراسة مثل هذه الحالة هو الخلاف الحدودي بين السعودية واليمن، حيث إن الصراع بين الدولتين كان من أصعب الصراعات التي شهدها العالم العربي، فمرّ ذلك الصراع بمراحل منطق الأخوة كما أتت به أسس نظرية منطق الأخوة الذي قدّمه هذا البحث. فعبرت كل مرحلة من عُمر تلك العلاقات بمرحلة معينة من أسس نظرية منطق الأخوة.